تدخل الدولة فى الاصلاح

واجب لا مناص منه

للأستاذ على توفيق حجاج

تناول الدكتور زكى مبارك فى مقاله الطويل : « الفرد هو الحجر الأول فى بناء المجتمع » المنشور بعدد « الرسالة » ٤٠٨ مسائل متنوعة الألوان مختلفة المذاهب ، وتصدى فيها للرد على بعض الكتاب ؛ وقد لفت نظرى ذلك الخلط الغريب فى وجهات النظر ، وأدهشنى أن أرى الدكتور زكى يدعو إلى الفوضى فى الوقت الذى فيه يدعو إلى الإصلاح ؛ وقد استخلصت من مقاله الطويل آراءه الآتية بنصها ، حيث يقول :

أولاً : « وأنا أرى أن الفرد هو الحجر الأول فى بناء المجتمع وأرى من الواجب أن توجه الجهود الصادقة إلى إصلاح الفرد ، لأن المجتمع يتكون من الأفراد »

ثانياً : « المنحطون هم الذين ينتظرون من الحكومة كل شىء ، فهى عندهم مسئولة عن صيانة المرافق ، وتدبير جميع المنافع ، وإبعاد جميع المخاطر ، وإصلاح جميع الأحوال »

ثالثاً : « عيب الفرد هو اعتماده على المجتمع واحتمائه بالقوانين فقد شلت من الإنسان مواهب كثيرة منذ اليوم الذى اطمأن فيه إلى أنه له عصبية تنصره وحكومة تحميه ... وأنا أدعو إلى اعتصام الفرد بنفسه ، قبل اعتصامه بعناية الحكومة وحصانة المجتمع »

هذه هى خلاصة ما يقرره الدكتور زكى مبارك فى مقاله

أنا أرى :

وأنا أرى أننا جميعاً متفقون مع الدكتور فى أن « الفرد هو الحجر الأول فى بناء المجتمع » ؛ ولكن ما هى تلك الجهود الصادقة التى يجب أن توجه إلى إصلاح الفرد ؟ ... أليست هى المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم الحكومة « الدولة » بتنفيذها لرفع مستوى حياة الشعب ومعيشته ؟ خذ لذلك مثلاً قيام الحكومة بإصلاح الأراضى البور — فى شمال الدلتا وغيرها — وتوزيعها على صغار الملاك رغبة فى التوسع فى الملكيات الصغيرة والنهوض بمستوى صغار الزراع والعمال الزراعيين ؛ وقد حدثتنا الإحصائيات الرسمية للدولة المصرية فى سنة ١٩٣٨ أن عدد ملاك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية هو ٢٫٤٤٤٫١٨١ مالكا ، منهم ١٫٧١٦٫٧٠٧ يملك فداناً فأقل ، و ٥٦٧٫٨٠٦ يملك من فدان إلى خمسة أفدنة ، ونسبة هؤلاء الملاك إلى مجموع الملاك فى الدولة هو ٩٣٫٥٪ ، ومتوسط ما يملكه الواحد منهم ٢٠ قيراطاً فقط ، وأن الملاك الذين يملكون خمسة أفدنة فأكثر هم ١٥٩٫٦٦٧ ، ونسبتهم إلى عدد الملاك ٦٫٥٪ ، فهل يعقل يا دكتور أن مالكا لفدان واحد ، يملكه أن يقوم بتربية أبنائه وخلق جيل جديد يتفق مع نهضة البلاد ؟ هذا هو شأن الملاك ، فما بالك بمن لا يمتلكون شيئاً ! ؟

لقد اتخذت فرنسا وغيرها من دول أوربا إجراءات مختلفة للانعاش الاقتصادى ، خصوصاً ما كان متصلاً منها بالزراع وصغار الملاك ، والعمال الزراعيين ، والطبقات الفقيرة . ومما يذكر أن حكومة فرنسا وضعت فى سنة ١٩٣٨ نظاماً أطلقت عليه اسم : Domaine retraite الإقطاعيات الزراعية للعاش ، وأصدرت به قانون ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨[1] ، واستفاد من هذا النظام جميع العمال الزراعيين ، بل جميع المشتغلين بالزراعة

إن حصر الإجراءات والوسائل التى اتخذتها الدول للعناية برفع مستوى الشعوب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب مجلدات ضخمة ، ولا يمكن لمجلة قيمة « كالرسالة » ، أن تشغل وقت قرائها بسرد طويل — قد يمله بعضهم — ولكنى على سبيل الإشارة ، قد ضربت هذين المثلين :

الحكومات هى أم الشعب الذى يجب أن ترعاه ، بل المسئولة عن توجيهه ، وتوجيه أفراده ، وصيانة المرافق ، وتدبير جميع المنافع ، وإبعاد جميع المخاطر ، وإصلاح جميع « الأحوال »

والعيب كل العيب يا دكتور على الفرد الذى لا يعتمد على احتمائه بقوانين الدولة التى تصدرها لتنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد والجماعات ، بين أصحاب الأعمال والعمال ، بين الملاك

(١) راجع :

Annuaire International de Legislation Agricole, 1938, Institut International d'agriculture, Rome,

Les Services Sociaux, en 1933 Bureau International du Travail, 1936 Genève.

والمستأجرين ، بين التاجر وعملائه ، بين الموظف ووظيفته إلى آخره

بل « لقد شلت مواهب كثيرة » بسبب عدم تشجيع الدولة لها ، وتقدمت وارتقت مواهب المفكرين والمخترعين الذين أولتهم الدولة عنايتها ، وشجعتهم بمختلف الوسائل ، كالتعيين فى الوظائف العامة ، ومنح المكافآت ، والامتيازات Concession وما إلى ذلك

والواقع أن الأعمال التى اطمأن عمالها إلى مستقبلهم ، قد ارتقت وتقدمت تقدماً باهراً ، بسبب رعاية الدولة لعمالها ووضعها تشريعاً روعى فيه مصلحة الطرفين ، أى مصلحة العامل وأصحاب الأعمال ، وضماناً للعدالة التى يجب أن تحتل المكان الأول فى المعاملة

أما « احتياء الفرد بنفسه » وإن النفس لأمارة بالسوء ، فهو الفوضى بعينها ، ولو كان الأمر كذلك لما أرسل الله مبشراً ونذيراً ، وسنت الشرائع السماوية ، ولما فكر العلماء فى وضع القوانين واللوائح التى تحد من طمع الإنسان وجشعه ، وحب الذات ، « كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى »

ولذلك أرجو أن يرجع الدكتور عن رأيه وأن يقرر معى ، كما قررا العقل والناموس الطبيعى . أن يعتمد الفرد على « الدولة » ، وأن يوجه عنايته دائماً للتعاون معها فى سبيل الإصلاح خصوصاً بعد أن أصبح مبدأ تدخل الدولة من المبادئ المحتومة التطبيق ، ما دام قائماً على أساس التضامن الاجتماعى Solidarité Sociale والعدالة فى توزيع الضرائب

تدخل الدولة

إن تدخل الدولة فى أحوال المجتمع والأفراد أصبح أمراً لازماً لا مناص منه منذ زمن بعيد ، ولقد اضطرت الدول لفرض مختلف أنواع الضرائب كى تتمكن من القيام بأعباء مسؤلية التدخل وتكاليفه ، وقد قسم علماء الاقتصاد والقانون هذا التدخل إلى الأقسام الآتية :

أولاً — التدخل الوطنى : « L'interventionnisme National »[1] وهو تدخل الدولة فى التجارة الخارجية أو الدولية حماية للانتاج الأهلى إذ لا بد للدولة من العمل على تنظيم القوى الانتاجية للجماعة ، وتنشيط الانتاج وتشجيعه فى مختلف نواحيه حتى يتم بذلك تكوين المجتمع أو الأمة ، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحماية الجمركية مثلاً للواردات . وقد تدخلت حكومة مصر فى هذه الناحية عند ما رغبت فى رفع مستوى الصناعات المحلية وتشجيعها ، والاستغناء جهد الطاقة عن الواردات الأجنبية . فقررت فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من المنسوجات الأجنبية وغيرها خصوصاً وأن الصناعات المصرية كانت فى دور النشوء ، ولا يمكنها أن تتحمل المنافسة الأجنبية ، ولا بد أن يتناول التدخل الوطنى الحماية الجمركية وجميع نواحى الصناعة والزراعة والتجارة

ثانياً — التدخل الاجتماعى : « L'interventionnisme Social »[2] ، الغرض منه تدخل الدولة لتحسين حالة العمال ورفع مستوى معيشتهم ، خصوصاً من ناحية محاربة نظام المنافسة الحرة الذى يدفع بالمنتجين إلى محاولة العمل على تخفيض نفقة الانتاج بتخفيض أجور العمال واستعمال الأيدى الرخيصة ، واستخدام النساء والأطفال

ولما كان مركز العامل دائماً يكون ضعيفاً أمام صاحب العمل ، والقوى المتنازعة غير متكافئة ، فلا بد من تدخل الدولة لحماية الضعيف ، ولا بد من سن تشريع صناعى ، وتحديد ساعات العمل ، ووضع نظام الأجور والإعانات والمكافآت فى جميع الأحوال سواء فى أحوال المرض والشيخوخة والبطالة ، وتعميم نظام التأمين الاجتماعى

وقد تدخلت الحكومات على اختلاف ألوانها : دكتاتورية كانت أو ديمقراطية فى جميع نواحى النشاط

وشرعت مصر فى هذه النهضة فعمدت إلى سن تشريع إصابات « العمل » ، وقانون عقد العمل ، وتشغيل الأحداث ، والتأمين الاجتماعى ، والتأمين ضد البطالة وغير ذلك

وفيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعى لا بد من العمل على إفساح المجال للعوامل الأخلاقية والدينية فى الجماعة ، بمعنى أنه لا بد من إخضاع الفرد لقانون أخلاق وسلطة عليا هى سلطة رئيس العائلة فى المنزل ، وصاحب العمل فى المصنع ، والدولة فى مختلف الشؤون[3]

---

(١) راجع : Von list, Système National d'Economie Politique, 1841

(١) راجع : Simonde de Sismondi, Nauveaux prinècye, d'Ecome, Polit 1819

(٢) راجع : Le Play : La Rèforme Social, 1846

ثالثاً — التدخل الاقتصادي :

« Interventionnisme Economique »

وهو تدخل الدولة فى الإنتاج ، بأن تحل مكان الفرد فى بعض فروع الإنتاج وبذا ينشأ الاحتكار العام ، فتتولى الدولة أو البلديات أعمال السكك الحديدية والبريد والمناجم ، وذلك دون تغيير فى نظام الجماعة الحاضرة ، فتنشأ بجانب الملكية الفردية ملكية الدولة لبعض الفروع[1]

وقد تطور تدخل الدولة الاقتصادى ، فأصبحت الدولة تعتبر جميع نواحيها الاقتصادية وحدة اقتصادية مكونة من مجموع قوى إنتاجية تتعاون وتتضافر وتتضامن فيما بينها بحيث يستفيد الشعب من هذه القوى ، ويحصل على كل ما يكون فى استطاعته إنتاجه بنفسه لنفسه ، ويقل اعتماده على غيره ، أو بمعنى إيجاد سيطرة اقتصادية ، مع الاعتراف بوجود روابط اقتصادية دولية ، بشرط حماية الإنتاج المحلى الأهلى . وهذا التدخل يسمى أيضاً بنظام الاقتصاد المدار Economie National Dirigé ؛ وقد جرت عليه تقريباً جميع الحكومات على اختلافها ، ويرجع تاريخ تطبيقه الحديث فى مصر إلى عهد محمد على باشا الكبير ، ومازالت حكومة مصر تتخذ إجراءات من وقت لآخر فى سبيل حماية الإنتاج المحلى ، وبحث ودراسة وسائل تصريفه

وقد ثبت أن تدخل الدولة غرضه الأول تنظيم جميع المرافق وإيجاد تناسق فى جميع الدول[2]

(١) راجع الاقتصاد السياسى : الدكتور عبد الحكيم الرفاعى . الاقتصاد السياسى : الدكتور زكى عبد المتعال .

(٢) راجع : Bodin : Economie dirigée, economie Scientifique, 1933., Siegfried : L'Economie dirigée, 1934.

وسائل تدخل الدولة

تتدخل الدولة لحماية الأفراد بسن القوانين — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — ويكون فيما يتعلق بتدخلها فى الإنتاج ، أولاً : بصفتها مشرعاً لتنظيم وتشجيع المنشآت الخاصة ، ويكون تدخلاً غير مباشر . ثانياً : بصفتها صاحب عمل ويكون تدخلاً مباشراً . ويكون ذلك بوضع قواعد عامة وشروط معينة لا بد للمنشآت من إتباعها

هذه يا دكتور بعض المبادئ العامة لتدخل الدولة مع إشارة موجزة كل الإيجاز إلى بعض وسائل تطبيق التدخل . وقد شعرت بلادنا وحكومتها نفسها وبرلماننا بأننا أمة فى حاجة ملحة للاصلاح ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تدخل الحكومة . وإليك نص ما جاء فى الصفحة الثالثة من تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن سنة ١٩٤٠ — سنة ١٩٤١

« ولن تتحقق العدالة الاجتماعية وترتفع مستوى الحياة العامة لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن ، تئن تحت أثقال الفقر والمرض والجهل ، إلا باتجاه الجهود متكاتفة ، إلى علاج هذه الأدواء الثلاثة ، والعمل على خلق طبقة من صغار الملاك ، تحيا حياة إنسانية فى المستوى الأدنى الذى تراه البلدان المتمدينة أقل ما يجب أن يبلغه واحد من أبنائها »

لا بد وأن يكون الدكتور الفاضل زكى مبارك قد رجع عن رأيه بعد هذا البيان الموجز ، وأن يقرر أنه لا بد من اعتماد الفرد على الدولة واحتمائه بقوانينها

على توفيق منجاج

إلى عرواة المغناطيسية والى المصابين بالاضطرابات العصبية

ترسل تعليمات مجانية عن شرح طرق وتدريبات تعلمك كيف تتخلص من الخوف والوهم والخجل والكآبة والوسواس ومن جميع الاضطرابات العصبية والعادات الضارة كشرب الدخان ومن العلل والآلام الجسدية وفى تقوية الذاكرة والإرادة ودراسة الفنون المغناطيسية لمن أراد احتراف التنويم المغناطيسى والحصول على دبلوم فى هذا الفن اكتب إلى الأستاذ ألفريد توما ٧١٩ شارع الخليج المصرى بشبرة بمصر وارفق بطلبك ١٥ مليما طوابع للمصاريف فتصلك التعليمات مجاناً .

مجموعات الرسالة

تباع مجموعات الرسالة مجلدة بالأثمان الآتية : السنة الأولى فى مجلد واحد ٥٠ قرشا ، و٧٠ قرشا عن كل سنة من السنوات : الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة فى مجلدين . وذلك عدا أجرة البريد وقدرها خمسة قروش فى الداخل وعشرة قروش فى السودان وعشرون قرشا فى الخارج عن كل مجلد .